

# لماذا تقاوم الجزائر حتى الآن إجراءات صندوق النقد الدولي

## ترجيح حدوث انفجار اجتماعي أكبر خلال عامين مع نزوب الاحتياطات النقدية



الإصلاح المالي شتر لا بد منه

وأدى ذلك إلى تخمين الكثيرين بأن المساعدة يمكن أن تأتي من الصين، وهي أكبر مصدر للسوارات الجزائرية، ولديها بالفعل استثمارات كبيرة في الطاقة، فقد حث رئيس الوزراء، عبدالعزيز جراد، مؤخرا المواطنين على تعلم اللغة الصينية لإعداد أنفسهم للمستقبل. وبالنسبة إلى دولة تحكمها نخبة متحفظة وانتشار المخاوف بشأن السيادة، فإن المساعدة من ثاني أكبر اقتصاد في العالم ستكون لها مزايا واضحة، وفق ريكاردو فاياني، مدير شمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية، ومقرها بروكسل.

وقال فاياني إن "الصين لم تحتل الجزائر وستأتي الأموال الصينية بشروط أقل ولن يناقشوا كيفية تعامل السلطات مع الاحتجاجات أو مدى سرعة تنفيذ الإصلاحات. الأمر هنا أكثر وضوحاً".

الصندوق على أن يتبنى سياسة أكثر مرونة في شروطه. وهناك خيارات أخرى يمكن أن تقتصد المليارات من العملات الصعبة، حيث خفضت الحكومة النفقات التشغيلية لمشاريع الطاقة الحكومية إلى النصف، وأعلنت إقرار إصلاحات ضريبية وتشديد الضوابط على تدفقات العملات الأجنبية.

كما ساعدت الحكومة الأجانب، الذين يمتلكون أكثر من 49 في المئة من الشركات المحلية في بعض الصناعات المختارة، وهي خطوة لتشجيع الاستثمار الدولي في تطوير سوق على حافة القارة الأوروبية.

ولطالما تسلمت تبون بموقفه المنفتح على الاقتراض من الدول "الصدقية" في شكل مساعدات أو لتمويل مشاريع مشتركة في قطاعات مثل التعدين وتطوير البنية التحتية والزراعة.

تحتفظ بعلاقة منتظمة مع مؤسسات الإقراض.

ومن المحتمل أن يقدم الصندوق دعماً لميزان المدفوعات الخاص بالجزائر، إذا حدثت هناك صدمة كبيرة ضربت توازنه الخارجي، أو إذا لم يتعاف الاقتصاد بالسرعة الكافية.

وعلى الأرجح سيأتي ذلك بشروط، ولكن لم يتضح بعد ما إذا كانت السلطات الجزائرية ستوافق عليها. ورفض صندوق النقد التعليق على أي محادثات للمساعدة.

ويقول تشارلز روبرتسون، كبير الاقتصاديين العالميين في مؤسسة رينيسانس كابيتال، إن توصيات صندوق النقد النموذجية لخفض الدعم أو السماح بمرحلة أكبر في سعر صرف الدينار لن يتم تبنيها بسهولة في الجزائر. لكن فايروس كورونا أجبر

إنها "اليسست كارثية"، متوقعا انتعاش أسعار النفط من جديد.

ووفق صندوق النقد، تحتاج الجزائر إلى سعر 167 دولارا لبرميل الخام حتى تصل إلى نقطة التعادل في ميزانيتها. ومنذ بداية أزمة الوباء في فبراير الماضي، طلبت أكثر من 35 دولة من أصل 54 دولة أفريقية مساعدة طارئة من الصندوق. ووافق صندوق النقد حتى الآن على تحويل أكثر من 13 مليار دولار من أموال الطوارئ للدول الأفريقية.

وفي شمال أفريقيا، اتفقت مصر وتونس مع الصندوق على الحصول على مبالغ كبيرة، بينما تلقى 28 دولة جنوب الصحراء تمويلاً إجمالياً يبلغ عشرة مليارات دولار، أي نحو 10 أضعاف المتوسط في السنة العادية.

وقامت بعثة صندوق النقد بزيارة الجزائر آخر مرة في 2018، رغم أن البلاد

سلط المتابعون للشأن الاقتصادي في أفريقيا الضوء على إصرار الجزائر على التمسك بموقف عدم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حتى في أشد أزماتها، بينما تتخلى معظم بلدان القارة عن رفضها لأي تمويل من هذه المؤسسة المالية، التي تشكل في نظر البعض المتحكم في سيادة الدول المتضررة مالياً.

أحد أهم معائل مقاومة هذا الكيان. واستبعد الرئيس عبدالمجيد تبون، الذي انتخب في ديسمبر الماضي بعد تفجر احتجاجات ضد نظام عبدالعزيز بوتفليقة، الاستعانة بالصندوق، قائلاً إن "تلك سيعرض سيادة البلاد للخطر". ونسبت بلومبرغ إلى الدبلوماسية، لكنها استدركت بالإشارة إلى أنه في حين أن احتياطات الجزائر النقدية تكفي لتغطية عامين مقلين، إلا أنه بعد ذلك سيتفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي إلى الأسوأ ومن المحتمل "حدوث انفجار".

ولا شك في أن الخطوات الجريئة مطلوبة، ومع انهيار النفط والاضطراب المرتبط بالوباء، قد تواجه الجزائر البالغ تعداد سكانها 44 مليون نسمة عاصفة اقتصادية.

ويتوقع بنك الجزائر المركزي أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.6 في المئة بنهاية العام الجاري قبل أن يتعافى مرة أخرى.

ورسم صندوق النقد في أبريل الماضي أفاقاً متشائمة للاقتصاد الجزائري، متوقعاً عجزاً في الميزانية بنسبة 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مع حدوث عجز في الحساب الجاري أسوأ مما هو عليه في لبنان.

ومن المؤكد أن الجزائر لا تقف الآن في وضع صعب للغاية كما كانت في أواخر ثمانينات القرن الماضي، عندما دفعها أزمة ديون إلى طلب مساعدة صندوق النقد وكافحت الحكومة لخفض الإنفاق والوظائف أثناء غرقها في صراع دمدم.

ورغم أن الاحتياطات الأجنبية تحقق الآن أدنى مستوياتها منذ أكثر من 14 عاماً، لا يزال هناك الكثير في البنك المركزي، كما أن الدولة ليست غارقة في الديون الخارجية.

ويقول تبون، وهو مطلع على دواليب الدولة النفطية منذ فترة طويلة، أن بلاده تمر بأزمة "مؤقتة"، لكنه قال خلال تصريحات صحافية في أبريل الماضي،

الجزائر - لفتت مكابرة الحكومة الجزائرية ورفضها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي انتباه المحللين رغم تسارع انحدار أوضاعها المالية وبدا فيه الاقتصاد عاجزاً عن مواجهة صدمة تفشي فايروس كورونا وتبعاته المدمرة على عائدات الطاقة.

ومع تخلي الدول في جميع أنحاء أفريقيا عن رفضها لطلب مساعدة الصندوق، لا تزال الجزائر، البلد العضو في منظمة أوبك، تتمسك بموقفها، لكنها قد تحتاج إلى عملية انتعاش سريعة في أسعار النفط أو الدعم الصيني لتبقيها واقفة على قدميها.

وفي قارة حيث كانت التجارب المنقلبة مع الصندوق، أو كراهية التدخل الأجنبي، تعني خوفاً من المقرض، فإن الخراب الاقتصادي الذي أحدثه كورونا يثير بعض التحولات المفاجئة.



داالية غانم

صندوق النقد رمز أزمة الجزائر في الثمانينات والتسعينات

وعلى سبيل المثال، تقبل الدول الأكثر اكتظاظاً بالسكان في قارة أفريقيا، وهي مصر ونيجيريا وإثيوبيا، الآن مساعدة صندوق النقد.

وحتى دولة جنوب أفريقيا، حيث بشر المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم بتحقيق الاكتفاء الذاتي منذ سقوط نظام التمييز العنصري، تتفاوض الآن مع الصندوق على قرض بقيمة 4.2 مليار دولار.

وتقول وكالة بلومبرغ الأميركية للأنباء الاقتصادية إنه في خضم لجوء معظم دول القارة إلى الصندوق لطلب المساعدة المالية تبدي الجزائر، الدولة الغنية بالنفط والغاز التي عانت من تعاملها مع هذا الكيان خلال العشرية السوداء في تسعينات القرن الماضي،

# الخصخصة التونسية في ميزان التناقضات

والحصول على ضرائب إضافية دون اللجوء للإفلاق، فقد اعتمدت تونس مطلع الألفية خطوات لبيع حصص في بعض الشركات.

من أبرز الأمثلة وأكثرها استقراراً هي اتصال تونس، ففي سنة 2006 ضخت شركة الإمارات للاتصالات، إحدى أزرع مجموعة دبي القابضة، استثمارات في الشركة الحكومية قبل أن تباع حصتها المقدره بنحو 35 في المئة إلى مجموعة أبراج الاستثمارية الإماراتية في 2017.

قبل ذلك بعام واحد، قامت السلطات بإفلاق بنك الجنوب الحكومي من الإفلاس ببيع حصة منه في 2005 إلى التجاري وفا بنك المغربي، الذي تديره مجموعة المدى القابضة، إحدى أكبر المجموعات الاستثمارية في المغرب العربي.

نجاح سياسة بيع أصول في مرافق القطاع العام، والذي سيتحمل فيه القطاع الخاص بعد ذلك حملاً كبيراً من مسؤولياته الكثيرة تجاه النهوض بالاقتصاد، رغم الظروف التي يتعرض لها، وأزمة الوباء مثال على ذلك، تتم في إطار منظومة تشريعية متكاملة مرتبطة بنظام الدولة من خلال إشرافها على مدى قانونيتها وجدواها.

مطالباً أكثر من أي وقت سابق بالإسراع إلى كسر فوبيا الخصخصة، وإيقاف تمرد اتحاد الشغل، بهدف التخلص نهائياً من هذا الكابوس المزجج، الذي سيرتد من أوجاع الاقتصاد الباحث عن نقطة ضوء في آخر نفق الأزمة.

الحكومية، التي تستنزف موارد الدولة الضعيفة.

الآن الكرة في ملعب حكومة إلياس الفخاخ، فهي اليوم أمام جبل من الأزمات أكبر من تلك التي واجهتها حكومة يوسف الشاهد، إذ أن الوضع مختلف تماماً في ظل كورونا، وعليها التحرك سريعاً لنفض الغبار عن القوانين التي تتيح الخصخصة والاستفادة من العوائد السنوية التي ستدعم الخزينة العامة الفارغة.

البيانات إلى أن المجمع الكيميائي وشركة الفولاذ وشركة فسفاط قفصة والشركة التونسية للأنشطة البترولية، استحوذت لوحدها على 89 في المئة من أموال دعم بلغت قرابة 4.7 مليار دولار رصدتها الدولة للشركات المتعثرة بين عامي 2014 و2016. ومع تأزم الأوضاع، استنزفت منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم ضعف ذلك المبلغ.

صحيح أن معظم بلدان العالم، ولاسيما دول الشرق الأوسط، تتجه اليوم إلى الاستثمار في التكنولوجيا والدكاء الاصطناعي، لكن جذب مستثمرين أجانب لشراء حصص في شركات مقلصة قد يغيرها من كيانات خاسرة إلى رابحة، لأنها ستستقل إليها التقنيات الحديثة وستكون فاعلة في إدارتها المالية بفعالية عالية تحقق استدامتها.

اتحاد الشغل، الحاصل على جائزة نوبل للسلام، يفترض أن يعدل بوضلة أفكاره خدمة لمصلحة الاقتصاد التونسي المشلول، والابتعاد عن تمسكه برفض اتباع هذا المسار لأسباب يرى أنها مرتبطة بهيكله الاقتصادي وتحول قيادة خدمات رئيسية للقطاع الخاص، وهي تبريرات غير دقيقة بالمرّة وليست مقنعة.

الخوف الذي يسيطر على الاتحاد مفهوم، فهو نمط تقليدي في عقيدته وهو يتبعه منذ تأسيسه ولم يغير من أساليبه للتأقلم مع الوضع الاقتصادي الصعب للدولة حالياً، بل الأمر أبعد من ذلك، إذ يبدو أن قادة الاتحاد لا يقدرون حجم الكارثة التي تعاني منها الشركات



رياض بوعزة صحافي تونسي

الاتحاد العام التونسي للشغل لا يزال يقف عائقاً أمام أي محاولة لخصخصة بعض شركات القطاع العام المغلقة أو المتعثرة لأن النقابيين مصررون على أن بيع أصول الدولة في تلك الكيانات هو مس من السيادة الوطنية، ما يجعل تنفيذ خطط الانفتاح الاقتصادي أكثر تعقيداً.

فوبيا الخصخصة المسيطرة على شريحة من صناع القرار والمتدخلين في السياسات الاقتصادية للدولة، وحتى العامة، لن توقف نزيف شركات القطاع العام، خاصة مع أزمة وباء كورونا العالمية، التي سحبتها إلى مربع الخسائر بشكل أكثر مما كانت عليه قبل عامين.

ماذا ستستفيد الدولة من شركات خاسرة مثل الخطوط التونسية ووكالة التبغ وشركتي نقل تونس والسكك الحديدية وغيرها؟ ماذا سيستفيد الاتحاد نفسه من الإصرار على عدم السير في طريق الخصخصة؟

إن التناقضات في إدارة هذا الملف واضحة للعيان، فهو يتضمن عدة أبعاد جوهرية مرتبطة أساساً بنظافة يد أي حكومة تتولى السلطة، ومدى قناعة النقابات العمالية بهذه الخطوة في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

لقد التهمت شركات حكومية ملايين الدولارات من المساعدات والدعم منذ 2011 دون أن تحقق أرباحاً. وتشير

# السودان يبدأ رحلة بيع أصول القطاع العام

ورصد مسح حكومي 650 شركة مملوكة للدولة، منها 431 تعود إلى وزارات وهيئات تنفيذية و200 شركة لوزارة الدفاع والجيش.

وأكد حريكة أن 12 شركة فقط تولد إيرادات لوزارة المالية، مشيراً إلى أنه من المتوقع توزيع الشركات على ثلاث فئات، وهي البقاء كشركة مملوكة للدولة، أو الخصخصة، أو شركات لا مبرر لاستمرارها.

ويرى خبراء أن هذه الخطوة لو تمت على النحو الصحيح، فإنها ستمنح البلاد "جرعة أوكسيجين" لالتقاط الأنفاس قليلاً قبل الخوض في معارك اقتصادية أكثر تعقيداً كونها تحتاج إلى توافق بين مكونات الطبقة السياسية بشأن تولى إدارتها.

ويصر الاقتصاد السوداني بإزمة طاحنة، إذ يتجاوز التضخم نسبة 100 في المئة وتهوي العملة بينما تعمد الحكومة إلى طباعة النقود لدعم أسعار الخبز والوقود والكهرباء.

وأقرت الحكومة هذا الأسبوع خطة لفتح تجارة الذهب المجزبة أمام المستثمرين من القطاع الخاص، لتسمح لهم بمناولة جميع الصادرات وتولي النشاط بدلاً من أن تتولاه الدولة.

وأعلنت أيضاً عن برنامج تجريبي لتحويل مبالغ نقدية مباشرة إلى الأند احتياجاً بينما تحاول أن تتخفف من التكلفة الباهظة لدعم الوقود.

الخرطوم - بدأ السودان رحلة طويلة للتخلص من أعباء العشرات من شركات القطاع العام التي أصبحت حملاً ثقيلاً على الدولة الغارقة في أزمات اقتصادية ومالية لا حصر لها.

ووافقت لجنة سودانية يرأسها رئيس وزراء الحكومة الانتقالية عبدالله حمدوك على خطة لتصفية العديد من شركات القطاع العام وخصخصة أخرى. وهذه الخطوة هي الأحدث ضمن سلسلة إصلاحات مقترحة منذ أن شرع السودان في مفاوضات على برنامج غير ممول مع صندوق النقد الدولي هذا الشهر قد يمهد لحصوله على دعم مالي دولي.

نجاح سياسة بيع أصول في مرافق القطاع العام، والذي سيتحمل فيه القطاع الخاص بعد ذلك حملاً كبيراً من مسؤولياته الكثيرة تجاه النهوض بالاقتصاد، رغم الظروف التي يتعرض لها، وأزمة الوباء مثال على ذلك، تتم في إطار منظومة تشريعية متكاملة مرتبطة بنظام الدولة من خلال إشرافها على مدى قانونيتها وجدواها.

مطالباً أكثر من أي وقت سابق بالإسراع إلى كسر فوبيا الخصخصة، وإيقاف تمرد اتحاد الشغل، بهدف التخلص نهائياً من هذا الكابوس المزجج، الذي سيرتد من أوجاع الاقتصاد الباحث عن نقطة ضوء في آخر نفق الأزمة.

التخلص من كابوس الشركات الحكومية الخاسرة ما على الفخاخ سوى إيقاف تمرد اتحاد الشغل لكسر حاجز الخوف من بيع حصص في هذه الكيانات منذ تأسيس الدولة بعد الاستقلال، لا تزال تهيمن على كافة القطاعات تقريباً، ويبلغ عدد الشركات التابعة لها 216 شركة في 21 قطاعاً، أغلبها تعمل في مجال الطاقة والصناعة والصحة والخدمات، وهذا الأمر سبب لها مشاكل لا حصر لها أدت إلى عجزها عن توفير الأموال لإدارتها.

ثمة شواهد تؤكد أن الخصخصة ليست بديلاً، بل وحقت منافع كثيرة، أبرزها تخفيف العبء عن الدولة

البيانات إلى أن المجمع الكيميائي وشركة الفولاذ وشركة فسفاط قفصة والشركة التونسية للأنشطة البترولية، استحوذت لوحدها على 89 في المئة من أموال دعم بلغت قرابة 4.7 مليار دولار رصدتها الدولة للشركات المتعثرة بين عامي 2014 و2016. ومع تأزم الأوضاع، استنزفت منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم ضعف ذلك المبلغ.

صحيح أن معظم بلدان العالم، ولاسيما دول الشرق الأوسط، تتجه اليوم إلى الاستثمار في التكنولوجيا والدكاء الاصطناعي، لكن جذب مستثمرين أجانب لشراء حصص في شركات مقلصة قد يغيرها من كيانات خاسرة إلى رابحة، لأنها ستستقل إليها التقنيات الحديثة وستكون فاعلة في إدارتها المالية بفعالية عالية تحقق استدامتها.

اتحاد الشغل، الحاصل على جائزة نوبل للسلام، يفترض أن يعدل بوضلة أفكاره خدمة لمصلحة الاقتصاد التونسي المشلول، والابتعاد عن تمسكه برفض اتباع هذا المسار لأسباب يرى أنها مرتبطة بهيكله الاقتصادي وتحول قيادة خدمات رئيسية للقطاع الخاص، وهي تبريرات غير دقيقة بالمرّة وليست مقنعة.

الخوف الذي يسيطر على الاتحاد مفهوم، فهو نمط تقليدي في عقيدته وهو يتبعه منذ تأسيسه ولم يغير من أساليبه للتأقلم مع الوضع الاقتصادي الصعب للدولة حالياً، بل الأمر أبعد من ذلك، إذ يبدو أن قادة الاتحاد لا يقدرون حجم الكارثة التي تعاني منها الشركات

الاتحاد العام التونسي للشغل لا يزال يقف عائقاً أمام أي محاولة لخصخصة بعض شركات القطاع العام المغلقة أو المتعثرة لأن النقابيين مصررون على أن بيع أصول الدولة في تلك الكيانات هو مس من السيادة الوطنية، ما يجعل تنفيذ خطط الانفتاح الاقتصادي أكثر تعقيداً.

فوبيا الخصخصة المسيطرة على شريحة من صناع القرار والمتدخلين في السياسات الاقتصادية للدولة، وحتى العامة، لن توقف نزيف شركات القطاع العام، خاصة مع أزمة وباء كورونا العالمية، التي سحبتها إلى مربع الخسائر بشكل أكثر مما كانت عليه قبل عامين.

ماذا ستستفيد الدولة من شركات خاسرة مثل الخطوط التونسية ووكالة التبغ وشركتي نقل تونس والسكك الحديدية وغيرها؟ ماذا سيستفيد الاتحاد نفسه من الإصرار على عدم السير في طريق الخصخصة؟

إن التناقضات في إدارة هذا الملف واضحة للعيان، فهو يتضمن عدة أبعاد جوهرية مرتبطة أساساً بنظافة يد أي حكومة تتولى السلطة، ومدى قناعة النقابات العمالية بهذه الخطوة في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

لقد التهمت شركات حكومية ملايين الدولارات من المساعدات والدعم منذ 2011 دون أن تحقق أرباحاً. وتشير

السودان يبدأ رحلة بيع أصول القطاع العام

ورصد مسح حكومي 650 شركة مملوكة للدولة، منها 431 تعود إلى وزارات وهيئات تنفيذية و200 شركة لوزارة الدفاع والجيش.

وأكد حريكة أن 12 شركة فقط تولد إيرادات لوزارة المالية، مشيراً إلى أنه من المتوقع توزيع الشركات على ثلاث فئات، وهي البقاء كشركة مملوكة للدولة، أو الخصخصة، أو شركات لا مبرر لاستمرارها.

ويرى خبراء أن هذه الخطوة لو تمت على النحو الصحيح، فإنها ستمنح البلاد "جرعة أوكسيجين" لالتقاط الأنفاس قليلاً قبل الخوض في معارك اقتصادية أكثر تعقيداً كونها تحتاج إلى توافق بين مكونات الطبقة السياسية بشأن تولى إدارتها.

ويصر الاقتصاد السوداني بإزمة طاحنة، إذ يتجاوز التضخم نسبة 100 في المئة وتهوي العملة بينما تعمد الحكومة إلى طباعة النقود لدعم أسعار الخبز والوقود والكهرباء.

وأقرت الحكومة هذا الأسبوع خطة لفتح تجارة الذهب المجزبة أمام المستثمرين من القطاع الخاص، لتسمح لهم بمناولة جميع الصادرات وتولي النشاط بدلاً من أن تتولاه الدولة.

وأعلنت أيضاً عن برنامج تجريبي لتحويل مبالغ نقدية مباشرة إلى الأند احتياجاً بينما تحاول أن تتخفف من التكلفة الباهظة لدعم الوقود.

12 شركة من بين 650 كياناً حكومياً هي التي توفر الإيرادات للدولة بحسب التقديرات الرسمية

ومن المقرر أن يبحث السودان محتملاً مع المانحين الدوليين خلال مؤتمر تستضيفه ألمانيا الخميس المقبل.

وقال آدم حريكة، مستشار رئيس الوزراء في بيان مساء الخميس الماضي، "ستجري تصفية عدد ضخم من الشركات إما لأنها لا تعمل إطلاقاً أو لا تحقق أرباحاً أو لا يوجد مبرر لمكبتها من قبل الحكومة".